حركة تحرير الوطن

بركان الثورة السورية

مجلة شهرية

تصدر عن حركة تحرير الوطن

العدد الواحد و العشرون

التعريف بالمجلة

مجلة بركان الثورة مجلة شهرية تتناول عدة زوايا تهم المجتمع السوري الثائر ، تصدر المجلة عن حركة تحرير الوطن بإشراف القسم الإعلامي و تنفيذ قسم الإرشاد . تهدف المجلة لإظهار نشاطات باقي الأقسام العاملة في حركة تحرير الوطن و التي بدورها لا تقتصر على كونها حركة عسكرية بحته و إنما هي حركة تضم نخبة من الشخصيات الثورية و القوى العاملة في الداخل المحاصر في مدينة حمص و ريفها و في مناطق أخرى من الوطن الغالي . كما تقوم الحركة بنشاطات إغاثية مختلفة على الصعيد الإنساني من أجل تخفيف الحمل على أهلنا المحاصرين في الداخل كما و تعمل الحركة على تنظيم صفوف المقاتلين العاملين في كتائب الحركة بشكل يتلاءم مع الواقع المفروض و الإمكانيات المتوفرة لدى الحركة . فالحركة كيان سياسي عسكري ثوري تعمل على رص الصفوف و توحيد الكلمة في وجه الظلم من أية جهة كانت .

تطالعون في هذا العدد

التنبه والاستيقاظ من أهم الدروس

درع الفرات وحماية الأكراد الوطنيين

البي كي كي الخنجر المسموم في جسد الثورة

زوروا صفحتنا على مواقع التواصل الاجتماعي و الموقع الرسمي للحركة على شبكة الانترنت

http://alwatan-l-m.com

إشراف و تنفيذ قسم الإرشاد

التنبه والاستيقاظ من أهم الدروس

منذ دخول فصائل الثورة إلى حلب عام ٢٠١٢ أصبحت أكبر مدن سورية تمثل رمزًا مهمًّا لانتصار الثورة، فالمدينة التي تأخر دخولها في قائمة المدن الثائرة ضد النظام – بسبب الوجود الأمني الكثيف بالدرجة الأولى – تحوَّلت فجأة إلى أكبر مساحة محرَّرة في سورية، مع معابر حدودية تكفل حرية نسبية في الانتقال والحصول على الإمدادات عبر تركيا، بل شهدت المدينة انتخابات مجالس محلية، واستعدادات من فصائل الثوار لتولي دور الحكومة التي ظن الجميع وقتها أنها في طريقها للسقوط.

هذه المكانة التي احتلتها حلب في الثورة عززت دورها كحاضرة اقتصادية، وأكبر مدينة من ناحية عدد السكان، وجعلت المفاوضين السياسيين – ومَن يدعمهم من دول – يتمسَّكون بشرط تنحّي الأسد في أي مفاوضات تجري، وكانت كل محاولات النظام وحلفائه للتقدُّم فيها تجابه بفتح جبهات أخرى سواء في الساحل أو الغوطة، أو درعا لتخفيف الضغط عن المدينة التي بقيت الورقة الأهم في عملية التفاوض.

على الرغم من مرارة ما وقع في حلب إلا أن الجيل الذي ثار على حُكم آل الأسد بعد خمسين عامًا من الديكتاتورية والظلم لن يعود لحظيرة الطاعة مهما حصل ، بل سيستمر الحراك و ستغذيه الجرائم التي يرتكبها النظام وحلفاؤه اليوم بغباء دون أن يدركوا أن الوقائع على الأرض قد اختلفت.

قد يتظاهر النظام وحلفاؤه بالتوجُّه إلى "تدمر" لمحاربة داعش، وقد تنتهي المواجهة بانسحاب داعشي، كما في المرة الأولى، لكن الوجهة الحقيقية ستكون إدلب،

فحالة الذهول واللامبالاة – إن استمرت - التي يعيشها العرب اليوم، فسيكون بعد حلب رفع رايات بني ساسان الجُدد على عواصم عربية كثيرة، لن تكون صنعاء آخرها.

بقلم: إدارة حركة تحرير الوطن

درع الفرات وحماية الأكراد الوطنيين

تستهدف العملية التي بدأها الجيش التركي صباح يوم الأربعاء (٢٠١٦/٨/٢٤) شمالي سوريا المنظمات الإرهابية مثل داعش و "ب ي د"، و هو عكس ما نشرته وسائل إعلام غربية بأن العملية تستهدف الأكراد، لأن الأحزاب الكردية المستهدفة هي الأحزاب الإرهابية، و بالتالي فالمسألة التي تعالجها الحكومة التركية هي حماية الشعب التركي والسوري بكل أطيافه وأعراقه وعلى رأسهم الأكراد الذين ذاقوا الأمرين على يد قوات "ب ي د" من ناحية، واستقرار المدن التركية في الجنوب من ناحية أخرى وعدم تعرضها لأي تهديد، و ما يدلل على صدق الخطوة التركية تسليمها المدن والقرى المحررة بدءًا من جرابلس للجيش السوري الحر و منعت أي عناصر من دخولها ما لم يكونوا من سكانها الأصليين، لأن معظم سكانها من السوريين العرب السنة أو التركمان و نسبة قليلة جداً من الأكراد أيضاً، وكذلك كان حال العديد من المدن السورية مثل تل أبيض ومنبج والباب وتل رفعت وغيرها، ولكن قوات حزب الاتحاد الديمقراطي عندما دخلت تلك المدن والقرى السورية طردت أهلها العرب منها وقامت بعملية تطهير عرقي فيها.

ومن هنا دعا المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالن الولايات المتحدة الأمريكية إلى التخلي عن دعمها لـ "ب ي د/ ي ب ك"، مشيرًا أنه عليها أن ترى الأضرار التي لحقت بالنسيج الاجتماعي والعرقي في سوريا جراء دعمها لـ (ي ب ك)، مشدداً على أنّ "مشكلة تركيا ليست مع الأكراد، بل مع حزب العمال الكردستاني"، مستنكراً تصوير عملية درع الفرات بأنها ضد الأكراد؛ وقال : نحن ندين بشدة جميع المحاولات التي تسعى إلى تصوير عملية درع الفرات على أنها تحرك ضد أكراد سورية أو لإعاقة المكاسب الكردية، لا يوجد أي مشكلة بين تركيا وأكراد سورية ولا يوجد أي مشكلة أيضًا مع مواطنينا الأكراد أو مع أي من سكان المنطقة، نحن لدينا مشكلة مع حزب العمال الكردستاني التنظيم الإرهابي، حيث تعتبر أنقرة أن سيطرة القوى الكردية على الحدود السورية التركية كاملة يُشكّل تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، لأنها تدرك تمامًا أن "حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي" هو امتداد لحزب العمال الكردستاني الذي يخوض منذ ثمانينيات القرن الماضي حربًا شرسة ضد القوات الحكومية التركية جنوب شرقي البلاد، واستغل حزب العمال وجود قاعدة له في مناطق سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي في شمالي سورية ليلتقط أنفاسه وليجدد عملياته ضد القوات الحكومية التركية والمدن التركية في جنوب شرقي البلاد بعد أن انحصر وجوده العسكري -قبل ذلك- في جبال قنديل على الحدود العراقية الإيرانية التركية المشتركة.

تلقى حزب الاتحاد الديمقراطي وجناحاه العسكريان: (وحدات حماية الشعب) الكردية، و(قوات سورية الديمقراطية) صدمة كبيرة بسبب التأييد الأميركي للخطوة التركية (عملية درع الفرات العسكرية) وهم الذين استفادوا كثيرًا من الدعم الكبير الذي تلقوه من التحالف الدولي وتقوده الولايات المتحدة الأميركية بحجة القتال ضد تنظيم الدولة " داعش " والتي قد تكون إحدى نتائجه المباشرة الإطاحة بمساعي الأكراد إلى ربط مناطق عين العرب (كوباني)، وعفرين ضمن مشروع "الإدارة الذاتية"؛ حيث يبدو أن هناك حقبة جديدة من التعاون الأميركي – التركي في سورية، والذي يؤذن بتداعيات مباشرة على التنسيق بين الولايات المتحدة والأكراد الذين اعتمدت عليهم في قتال تنظيم الدولة (داعش) من خلال إيهامهم بالسماح لهم بإنشاء منطقة إدارة ذاتية، لكن لن تضحي في الوقت نفسه بحليفها التركي، وهو ما يعني رفع الغطاء عن المشروع الكردي فور انتهاء المهمة ، و بالتالي لا تريد الولايات المتحدة الأكراد شريكًا، وإنما هم جزء من تنفيذ استراتيجيتها في سورية فحسب.

أدرك صالح مسلم رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري أبعاد التطورات الأخيرة عندما صرح بقوله إن المواقف الأميركية الأخيرة تجاه "قوات سوريا الديمقراطية" و "وحدات حماية الشعب" الكردية أصبحت "غامضة وتثير العديد من علامات الاستفهام"، في السياق نفسه ينقل السياسي السوري وعضو الائتلاف الوطني لقوى الثورة ميشيل كيلو عن مبعوث الولايات المتحدة الأميركية للملف السوري مايكل راتني قوله خلال لقاء رسمي مع الهيئة السياسية للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة: أن واشنطن تتعاون عسكريًا مع قوات حماية الشعب الكردية ضد (داعش)، وترفض مشروع حزب الاتحاد الديمقراطي السياسي ولا تتعاون معه وترى أن مصيره يجب أن يُبتّ بالحوار مع بقية السوريين وليس بالقوة وسياسات فرض الأمر الواقع، وهذا يعني أن علاقات واشنطن مع جماعة صالح مسلم (زعيم الحزب) عسكرية وليست سياسية؛ لذلك أميركا ليست مسؤولة عن مشاريعه السياسية التي لا تتمتع بغطاء سياسي أميركي.

ما سبق يؤكد بأن عملية درع الفرات واستراتيجياتها التي تدعم فيها القوات التركية قوات الجيش الحر لتحقيق الاستقرار للسوريين في المدن والبلدات التي يتم تحريرها بما فيهم الأكراد الوطنيين الذين شكلوا فصائل عسكرية قاتلت منذ بداية الثورة السورية باسم الجيش السوري الحر وهدفت إلى إسقاط النظام، ليقفوا في وجه الأكراد الانفصاليين الذين استخدمهم صالح مسلم في مغامرة لا طائل منها ، خاصة أن تركيا لا مشكلة لها مع مواطنيها من الأكراد بل منحتهم حقوقهم الثقافية والاجتماعية والسياسية كاملة دون نقصان، أما من يقف من الأكراد الأتراك ضد الحكومة التركية فهو يقف في صف القوى التي تسعى إلى تفتيت تركيا والتي اتخذت من فتح الله غولن غطاء وذراعًا لها ، و لا شك أن ما حققته تركيا لمواطنيها من الأكراد تريد تحقيق مثله لإخوانهم من الأكراد في سورية ولو أن هناك حنقًا تركيًا على الأكراد السوريين لما فتحت تركيا لهم ولنسائهم ولأطفالهم أبوابها عندما هُجروا من بيوتهم في معركة كوباني .

حركة تحرير الوطن || الجناح المدني _ المكتب الإعلامي

{ المجلس التركماني السوري يعقد اجتماعه بحضور وفد حركة تحرير الوطن }

عقد المجلس التركماني السوري اجتماعه بتاريخ ١٨ من كانون الأول ٢٠١٦م برئاسة الدكتور أمين بوز أوغلان وتم خلال الاجتماع الذي حضره وفد من حركة تحرير الوطن برئاسة القائد العام للحركة ومدير مكتب الملف التركماني في الحركة أسامة العكاري عرض الأوضاع الإنسانية في حلب بشكل خاص ، وضرورة توفير الدعم في مختلف المجالات للسوريين التركمان الذين يدافعون عن أرضهم وعرضهم ، واستمع رئيس المجلس الدكتور أمين إلى الصعوبات التي يعاني منها التركمان السوريين من أبناء محافظتي حمص وحماة ، وفي نهاية الاجتماع قدم مدير الملف التركماني درعا

البي كي كي الخنجر المسموم في جسد الثورة

ظهر هذا الحزب الانفصالي في المناطق الشرقية و الشمالية لسورية و لم يخفي عداءه للثورة السورية منذ تأسيسه من خلال ممارساته و عدائه للجيش الحر، وبعد ظهور داعش ورفض الجيش الحر للعرض الأمريكي (السلاح مقابل قتال داعش) وجد الحزب الانفصالي فرصته الذهبية لبدء تنفيذ مشروعه بإقامة دويلة له في الشمال وذلك للأسباب التالية:

تلقي ما يحتاجه الحزب من سلاح وإسناد جوي من أمريكا والذي حصلت عليه بموجب الاتفاق.

٢- استغلال انشغال الجيش الحر بقتال قوات النظام من جهة وداعش من جهة أخرى وبالتالي يسهل عليهم ضرب الجيش الحر في مناطق دويلتهم المفترضة مثل تل رفعت واعزاز ومطار منغ وما حوله.

٣- الاستيلاء على بعض القرى العربية في الشرق من داعش و قيامهم بعملية تهجير قسري للعرب بتهمة انتمائهم لداعش كما حصل في الشدادي و تل أبيض ومناطق أخرى.

٤- تلقيهم وعودًا كاذبة من أمريكا تتضمن الاعتراف بدويلتهم المفترضة في المستقبل إذا استمروا بقتال داعش.

٥- تلقيهم وعودًا كاذبة من روسيا تتضمن الاعتراف بدويلتهم المفترضة إذا قاموا بمساندة قوات النظام وقتال الجيش الحر في الشمال.

أمام كل تلك العوامل وجد الانفصاليون الفرصة سانحة أمامهم لإعلان كيانهم المستقل ولكن سرعان ما نقضت أمريكا و روسيا وعودهما.

يعود السبب الرئيسي للنقض هو الانقلاب العسكري الفاشل ضد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والذي يعتبر عدوًا تقليديًا لأي كيان كردي مستقل على حدود بلاده، ويمكن اعتبار هذا الانقلاب الفاشل هو المسمار الأخير الذي دُق في تابوت دويلة الانفصاليين إلى غير رجعة وجاءت عملية درع الفرات لتدفن هذا التابوت الخائن في أعماق الأرض من خلال تحرير المنطقة الممتدة من جرابلس إلى اعزاز وصولًا بالمستقبل إلى عفرين بإذن الله. ليبقى الشرفاء من إخوتنا الكرد الذين لم يأبوا إلا أن يقاسمونا رغيف الخبز ورفضوا الانفصال عن الوطن الأم وخرجوا في المظاهرات إلى جانب إخوانهم العرب يدًا بيد في القامشلي والدرباسية وعامودا التي ما زالت محتلة إلى الآن من قبل الانفصاليين .

بقلم : النقيب محمد علوان

مغالطات معهد دراسات الحرب في واشنطن

تعمّد معهد دراسات الحرب في واشنطن قبل مباشرة إدارة الرئيس دونالد ترامب أعمالها إصدار بحث تحت عنوان: "التمرد السوري بالأرقام والايديولوجيات والاحتمالات" بالاعتماد على شهادات مفكرين وباحثين ومتابعين وصحفيين وخبراء وحتى ملفات مخابراتية مصنفاً الثوار السوريين الذين نعتهم (بالمتمردين) أيديولوجياً في أربعة اتجاهات، شملت:

١-الجهاديين السلفيين متعددي الجنسيات أي المقاتلين المرتبطين بتنظيم «القاعدة».

٢-والجهاديين السلفيين المحليين أبناء البلد.

٣-والإسلاميين السياسيين.

٤-والعلمانيين.

واستطرد معهد دراسات الحرب في شرح الفروقات بين تلك الأيديولوجيات لكنه في المقابل أخطأ في سرد الكثير من المعطيات وروّج لأخرى مؤكداً بذلك على توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة ما يمكننا من قراءة تطورات الصراع في سوريا مستقبلا بشكل أفضل .لقد تجاهل معهد دراسات الحرب الخاصية الدينية الطبيعية لغالبية المجتمع السوري (السنة) المنفتح على الآخرين والتي تشكل أكثر من سبعين بالمائة من المجتمع ليسم فصائله الثورية المعارضة الثائرة منذ عام ٢٠١١ بالجهاديين متناسياً أن هذه المجموعات حتى نهاية العام ٢٠١٣ كانت جميعها منضوية تحت إطار جبهات هيئة أركان الجيش الحر الخمسة التي اعترفت بها ١٢٦ دولة وبرهنت على وطنتيها وشموليتها للشعب السوري الثائر إذ ضمت تلك الجبهات فصائل السنة والأكراد والتركمان والدروز والمسيحيين وغيرهم من مكونات المجتمع.

وأن منع توجيه الدعم المالي والعسكري لهيئة الأركان دفع بعض تلك الفصائل للبحث عن بدائل وداعمين بغية تأمين استمراريتها فمنهم من لجأ الى السعودية ومنهم من لجأ الى قطر وتركيا وبذلك تم وسم الفصيل بحسب توجهات الجهة التي تمده بالدعم رغم أنها ذات الكوادر التي كانت تعمل تحت قيادة الجبهات سابقا. وكمثال يمكن الركون إليه اعتبرت الدراسة أن حركة تحرير الوطن وهي إحدى القوى العاملة في ريف حمص الشمالي ضمن تصنيف "الإسلاميين السياسيين" دون أن يكلف الباحثون أنفسهم تعقب مكونات هذا الفصيل وطبيعته وكيفية تكوينه وامتداده على أساس مهني وموضوعي بغية نسف الكثير من الكتل الثورية المعارضة بما يشتت العمل ويساعد بطريقة غير مباشرة في دعم نظام القتلة ومرتزقته لذلك كان من الواجب تبيان بعض الحقائق للباحثين الأمريكيين ولتكون شهادة للعصر.

قامت حركة تحرير حمص بحسب مراجعتنا لسجلاتها وقوائمها ونشاطها من غالبية الضباط المنشقين عن النظام والذين انضووا سابقاً تحت قيادة جبهة حمص والتي خاضت معارك كبيرة منذ بداية الثورة حتى خروج الثائرين من حمص نهاية ٢٠١٣ ما ينسف تصنيف الإسلام السياسي الذي انتهجه معهد دراسة الحرب، كما وسمت الحركة بأنها مغلقة على الثائرين السنة مع انضمام جماعة من التركمان السنة ضمنها متناسية أن الحركة تضم مجموعات كردية عاملة وإسماعيلية ومسيحية وتركمانية وشراكس وعرب بمعنى أنها تضم شرائح المجتمع السوري بكل أطيافه وهو ما ينسف يكفر الناس بالثورة ليكونوا من العلمانيين.

توصيفها بجماعة (السنة) فقط .يتهم معهد دراسات الحرب الحركة بأنها فصيل ديني رغم أن بنية الحركة العسكرية والتنظيمية قائمة على الضباط المنشقين من جيش نظام الأسد ذوي الرتب العسكرية المختلفة والذين تجاوز عددهم ١٢٦ ضابطاً، بجميع اختصاصاتهم شكلوا خلال السنوات الأولى نواة الأعمال العسكرية في قطاع محافظة حمص ورغم توسيع الحركة لنشاطها وتوجهها نحو العمل الاجتماعي والمدني والسياسي من خلال كوادر محلية مجتمعية انضمت اليها تصنف اليوم بالإسلام السياسي وكأن المطلوب أن

لقد استطاعت فصائل الحركة الوقوف في وجه امتداد تنظيم الدولة داعش والمنظمات الإرهابية في ريف حمص الشمالي وخاضت معارك عنيفة مع تلك التنظيمات وهو ما جعلها تضمن الحاضنة الشعبية في هذه البقعة الجغرافية المشتعلة إلى جانب فصائل أخرى عاملة في المنطقة دون أن يكون ذلك سبباً في نشوب صراعات وحروب جانبية تحرف الحركة عن توجهاتها الوطنية في إسقاط النظام وإقامة الدولة المدنية على أسس عادلة.

ولم يكتف معهد الدراسات بمغالطاته تلك بل أتحفنا بترويجه لقوات سوريا الديمقراطية وفصيلها الرئيسي «حزب الاتحاد الديمقراطي» ربيب أمريكا الجديد معتبراً أنها أكثر الفصائل تجانساً وتنظيما وأنها تضم نحو ثلاثين ألف مقاتل وتخضع لقيادة واحدة دون أن يوضح لنا هؤلاء الباحثون :من دعم تلك الجهة؟ ومن يمولها من خلال مطار المنطقة الشرقية بكل أنواع الأسلحة؟ ومن منع الوقوف في وجه تمددها على حساب مناطق الجيش الحر في الشمال؟ وكيف تقاتل تلك القوى التي يصفها بالمعارضة جنباً إلى جنب مع نظام الأسد التي تدعي قتاله ؟.

كما اعتبر معهد الدراسات أن الجهاديين يجتمعون في إدلب عند فصائل جهادية سلفية أجنبية وهو ما يؤشر على وسم هذه المحافظة ببؤرة الإرهاب مستقبلاً ومن ثم تبرير قصفها وتدميرها وتهجير أهلها كما تم في حمص وحلب. أما أكثر المغالطات في بحث معهد دراسات الحرب فكانت اعتبار أن تنظيم الدولة – وهو يضم نحو ٢٠٠ ألف مقاتل ربعهم في سوريا- جزءا من فصائل الثورة ، فكيف يقبل العقل البشري افتراضاً أن نظام الأسد وروسيا والولايات المتحدة وأوروبا يقاتلون داعش بينما يتمدد التنظيم في تدمر ويحاصر مطار التياس في مناطق مكشوفة وتعتبر ساقطة عسكرياً.

إن قراءتنا لتقرير معهد دراسات الحرب يعطينا تصورا عن توجهات الإدارة الامريكية الجديدة بقيادة ترامب مع الثورة السورية وهي توجهات تمنح تشريع قتلنا من قبل الاحتلال الروسي والإيراني بدون أي مواربة وكذب، بعدما أشبعتنا الإدارة السابقة بخطوط حمراء واهية تبين أن حقيقتها تكمن في منع انتصار هذا الشعب الثائر وفي منع تقدم كتائبه الوطنية باتجاه خزانات القاتل البشرية، وأن غايتها عدم محاسبة القتلة بل إعطاء الضوء الأخضر في قتلنا للمليشيات الإيرانية والعراقية واللبنانية و الأفغانية والتي تصنف بعضها على أنها إرهابية.

بقلم : مصعب السعود

صفحة آلام
المسلمين
في العالم
WAR
يكفينا
إرهاااب
إلى مزابل التاريخ

الجمهورية العربية السورية
الجيش السوري الحر
حركة تحرير الوطن

بسم الله الرحمن الرحيم

{ التوضيح الإعلامي للأسبوع التركماني }

أعلنت حركة تحرير الوطن في الأول من تشرين الثاني لعام ٢٠١٦م عن هيكليتها الجديدة التي بدأت العمل بها، حيث تضمنت هذه الهيكلية جناحين (عسكري ، ومدني) مترابطين تنظيميا، منفصلين ميدانيا، يمد أحدهما الآخر للسعي في تأمين احتياجات الحاضنة الشعبية للثورة السورية التي ضحت ولا تزال، والمساهمة في وصول وطننا الغالي بشكل عام إلى بر الأمان.

الجناح العسكري يقوم على تنفيذ وتأمين الأعمال العسكرية للفصائل الأربع والعشرين المنضوية تحت لواء الحركة المنتشرة في كل من ريف حمص الشمالي وحي الوعر الحمصي، وريف حماة ، وريف دمشق " القلمون ".

الجناح المدني يعمل على الاهتمام بالحاضنة الشعبية للثورة السورية في أماكن انتشار الحركة في مختلف المجالات الاجتماعية والإنسانية وتفعيل دور المرأة ودورها في المجتمع السوري بشكل عام ودورها في الثورة السورية بشكل خاص ، و بناء جسور التواصل والنضال المشترك في سبيل تحقيق أهداف الثورة السورية المباركة مع بقية مكونات المجتمع السوري من تركمان وأكراد وشراكس وغيرهم ، هذا المجتمع الذي تميز عبر تاريخه الطويل بأنه مضرب المثل في التعايش بين هذه المكونات سواء الدينية أو العرقية .

وانطلاقا من هذا ، ضمت هيكلية حركة تحرير الوطن في مكونات مكتبها السياسي التابع لجناحها المدني (مكتب المكونات السورية) ، والذي يعمل في ملفي السوريين التركمان ، والسوريين الأكراد

لعب التركمان دورا فاعلا في الثورة السورية و أثبتوا من خلال العقود الماضية أنهم من أكثر مكونات المجتمع السوري تمسكا بوحدة التراب السوري وأكثر ها اندماجا ووطنية وأنهم لا يختلفون عن باقي فئات المجتمع السوري التي انتفضت من أجل حريتها وكرامتها وحقوقها الثقافية المشروعة و تعرضوا إلى أبشع أنواع عمليات القتل والتهجير والتدمير والإبادة الجماعية والتطهير العرقي من قبل شبيحة النظام وميليشياته، بالرغم من أن أحد أهم ادعاءات هذا "النظام" إلى جانب "المقاومة والممانعة" بأنه يحمي الأقليات.

استقرأت حركة تحرير الوطن الحال الوطني للتركمان وضمت في صفوفها فصائل منهم وتعمل على التنسيق والتشاور الدائم مع المجلس السوري التركماني لتحقيق أهداف الثورة .

وبناء على ما سبق يعلن الجناح المدني لحركة تحرير الوطن عن انطلاق فعالية (أسبوع السوريين التركمان) بالتعاون مع نخبة من السوريين التركمان في الداخل والخارج ليشد كل منهما الآخر في مسيرتهما الثورية.

والله غالب على أمره

حركة تحرير الوطن

الإثنين٢٧ ربيع الأول ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٦ كانون الأول ٢٠١٦ م

الكورد و حراك الثورة

الثورة الشعبية السورية ومنذ انطلاقتها احتوت كافة أطياف المجتمع السوري. ولم يكن الأكراد كقومية ثانية وجزء أساسي من هذا الوطن بمنأى عن تلك الاحتجاجات التي بدأت بتاريخ ٢٠١١\٣\١٥ من درعا، وامتدت شرارتها لكافة المدن السورية حتى وصلت لأقصى المدن الشمالية الشرقية ذات الأغلبية الكردية مثل القامشلي وعامودا والدرباسية ورأس العين والحسكة وديريك. وربما كانت مدينة عامودا السباقة في المشاركة بالاحتجاجات، حيث لم يقف سكان المدينة جمعة واحدة عن الخروج، لتصبح من أكثر المدن السورية المشاركة في التظاهرات.

إن خروج الأكراد وإصرارهم على المشاركة لم يكن وليد صدفة، فقد تعرضوا للقمع طيلة أربعة عقود في كافة مناحي الحياة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، فعلى المستوى السياسي قمعت كافة الحركات الوطنية الكردية والجمعيات، وشلت الحياة الاقتصادية في المنطقة من خلال الإحصاء الاستثنائي الجائر في ستينيات القرن الماضي الذي حرمهم من التمتع بالجنسية السورية. يضاف إلى ذلك "الحزام العربي" الذي طُبق بحق الأكراد. فقد تم الاستيلاء على أراض زراعية ممتدة على الشريط الحدودي في محافظة الحسكة وتوزيعها على سكان محافظة الرقة الذين غمرت أراضيهم بعد إنشاء سد الفرات وجاءت الدولة بهم إلى المناطق الكردية. كما حرمهم النظام الحاكم من ممارسة طقوسهم الاجتماعية والفلكلورية ومنها عيد النوروز ، والتحدث بلغتهم الأم "الكردية" وتداولها وتعليمها في المدارس. وكان آخر اجحاف بحقهم المرسوم رقم ٤٩ لعام ٢٠٠٨ السيء الصيت الذي منعهم من بيع وشراء الأراضي الزراعية والعقارات والحصول على سندات ملكية مما أدى إلى شلل اقتصادي تام تأثرت به معظم المنطقة.

وكل تلك الاتهامات بحق الأكراد أوجدت حالة من الفتور والتريث لدى غالبية أحزاب الحركة الكردية في التريث وعدم الإقحام السريع للأكراد في هذا الحراك، خشية عدم استمرارية الثورة وفشلها واتهامهم بالمطالبة بالانفصال. ولم يفتأ عن مخيلة النظام لحظة واحدة بأن موجة الاحتجاجات الشعبية إذا وصلت إلى المناطق الكردية فإنها ستنتشر مثل النار في الهشيم وهي لم تنس تجربة آذار ٢٠٠٤. لذا حاول النظام مغازلة الأكراد بإحداث مرسوم جمهوري في شهر نيسان ٢٠١١ يتضمن إعادة الجنسية لأكثر من ٥٠٠ ألف كردي مجرد من الجنسية نتيجة الإحصاء الاستثنائي عام ١٩٦٢، ظناً من النظام أن تحقيق هذا المطلب هو كل أماني الأكراد. ولكن لم تدرك العقلية السطحية لسلطة آل الأسد أن مطلب الأكراد ليس إعادة جنسية لكل مواطن سوري الحق بها، بل هناك مطالب قومية وسياسية واقتصادية وثقافية، بالإضافة إلى تثبيت كافة حقوقهم دستورياً.

لذا كان رد الأكراد سريعاً بالبدء بانطلاقة حقيقية في التظاهر تضامناً مع باقي أطياف الشعب السوري كانت بدايات الحراك الكردي في عامودا والقامشلي على يد شباب أكراد لديهم اهتمامات ثقافية وسياسية مستقلة عن الأحزاب الكردية وبعض القواعد الحزبية النشطة التي لم تأبه بانتظار مواقف أحزابها بأخذ قرار المشاركة. ولعب الشباب دوراً كبيراً أيضا من خلال تشكيل لجان محلية شبابية والمشاركة في تشكيل تنسيقيات توحد عملهم ونشاطهم التظاهري، وتم تشكيل الكتائب الكردية العاملة ضمن صفوف الجيش السوري الحر والكثير من الفعاليات الثورية التي تعبر عن إرادة الشعب الكردي الذي ينتمي إلى هذه الثورة ومازال غالبية الشعب الكوردي المستقل متمسكا بثوابت الثورة السورية إلى يومنا رافضين بغالبيتهم تقسيم التراب الطاهر الذي ارتوى من دماء الشهداء مصممين على وحدة سوريا ارضا وشعبا مستمرين في ثورتهم مع إخوانهم من سائر المكونات الأخرى حتى اسقاط النظام المجرم بكافة رموزه ومرتكزاته وخروج كافة مرتزقته وميليشياته.

بقلم : أحمد مجبور

هل الأستانة أوسلو أخرى ؟؟

بعد كل المباحثات والمفاوضات العلنية بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل والتي لم تفض الى شيء .جرت مفاوضات سرية بين الطرفين في العاصمة النرويجية أوسلو انطلقت من المشتركات والممكن وجرى ترحيل الأمور الخلافية الى مرحلة لاحقة ليتم التفاوض عليها لاحقاً وتم توقيع الاتفاق المشؤوم أوسلو .اسرائيل اعتبرت أن الاتفاق هو قمة التنازل بالنسبة لها ومنظمة التحرير اعتبرته بداية التنازلات الاسرائيلية وهكذا حققت اسرائيل من خلال اتفاق أوسلو ما عجزت عن تحقيقه بالحرب وبالمفاوضات العلنية تحت رعاية دولية .

نتائج اتفاق أوسلو :

١-تبادل الاعتراف بالشرعية بين اسرائيل ومنظمة التحرير وهذا ما تسعى له روسيا من خلال اعترافها بشرعية بعض الفصائل السورية واعتبارها غير إرهابية مقابل اعترافها بشرعية النظام السوري .

٢-ادى اتفاق أوسلو الى انقسام شديد بالساحة الفلسطينية بين مؤيد ومعارض ومازالت الساحة الفلسطينية تعاني منه حتى الآن .والواضح من سياسة موسكو في سوريا أنها تحاول زرع الفرقة بين الفصائل الثورية السورية وصولا إلى مرحلة الاقتتال بينها وبالتالي تصفية قضية الثورة السورية وذاتيا ومن الداخل .

٣-تحويل عناصر منظمة التحرير الفلسطينية وقواتها المسلحة الى عناصر أمنية تريح اسرائيل من مهمة حفظ الأمن بالتجمعات الفلسطينية بالضفة الغربية والى قوى ملتزمة بحفظ الأمن الاسرائيلي وهذا ما تسعى اليه روسيا والنظام الى تحويل البندقية الثورية من بندقية تحارب النظام الى بندقية تحفظ أمن النظام وبندقية لمحاربة ((الإرهاب)) .

٤-لم تستطع منظمة التحرير تحقيق أي هدف جوهري من أهدافها بعد اتفاق أوسلو فلا استطاعة انجاز تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة فما زال أعضاء السلطة الفلسطينية من رأس السلطة الى أسفلها لا يستطيعون التحرك بدون الاذن الإسرائيلي .ولم يستطيعوا وقف الاستيطان الغير شرعي بالأراضي الفلسطينية المحتلة .ولم يصلوا الى أي حل بشأن وضع القدس المحتلة .

٥-لم تستطع السلطة الفلسطينية تحقيق أي اختراق بالموقف الإسرائيلي بعكس اسرائيل التي انقضت على ما تنازلت عنه بالاتفاق وقضمته شيئا فشيئا وأفرغته من أي مضمون ايجابي للفلسطينيين . باختصار شديد لقد كان اتفاق أوسلو كارثة حقيقية بالنسبة للقضية الفلسطينية .

الموقف الروسي من القضية السورية :

نظرا لأهمية الموقف الروسي لابد من قراءة لهذا الموقف

١-من الواضح أن روسيا قد وصلت الى مأزق بالوضع السوري وتحاول بسرعة التوصل الى اتفاق يخرجها من مأزقها بدون التخلي عن ثوابتها بالنسبة للقضية السورية أي تربح بالمفاوضات مالم تستطيع تحقيقه بالحرب والقتل والتدمير .

٢-بسبب موقفها من القضية السورية ووقوفها الى جانب النظام المجرم وصلت الى عزلة دولية وهذا واضح في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة .

٣-بداية من الهيجان الشعبي بدأت تكبر وتتعاظم ضد الموقف الاجرامي الروسي وهذا يعكس تغيرا في المزاج العام الدولي فهذه التجمعات الشعبية ومنظمات حقوق الانسان و كانت منذ عقد ونيف من الزمن تتظاهر ضد العدوان الأميركي وتدخله

بالشؤون الداخلية للشعوب والدول تحت ذرائع واهية .

المظاهرات الآن ضد التدخل الروسي وعدوانه وجرائمه بحق الشعب السوري .

٤- لابد للساسة الروس أن يأخذوا بعين الاعتبار تداعيات موقفهم وسياستهم بالشأن السوري ومنها :

أ- اغتيال ثلاثة دبلوماسيين روس خلا أسبوع واحد ويمكن أن يتطور ذلك نتيجة لما ارتكبوه في سوريا .

ب-وضعهم الاقتصادي السيء الذي يمكن أن يزداد سوءا بسبب تكاليف الحرب في سوريا والعقوبات الغربية والأمريكية بسبب تدخلها بالشأن السوري .

ج-النتيجة العسكرية التي وصلت لها روسيا بأنه لا يمكن الاعتماد على قوات النظام وميليشياته وهذا ظهر واضحا من خلال معركة تدمر حيث خسرتها قوات النظام بوقت قصير ولولا معجزة عسكرية لما تمكنت روسيا من فك الحصار عن قواتها بالقاعدة العسكرية الروسية في تدمر والتي تضم (٣٦٠) ضابطا وجنديا روسيا .

د-لابد من اجراء مراجعة فنية وتقنية لمنظومات الأسلحة والذخائر المستخدمة في سوريا والتي ظهرت بها عيوب مشينة .

٥-موقفهم السياسي لم يتغير فما زالوا عند التزامهم بشرعية النظام وعدم اسقاطه وتثبيته واعادة انتاجه وهذا واضح لأي متابع .

٦-مازالوا عند مواقفهم من محاولة تشتيت وتفتيت فالفصائل الثورية السورية والبحث المستمر عن معارضة وهمية لإشراكها بالمفاوضات بدلا من هيئة التفاوض والائتلاف رغم عيوبهما .

وفي هذا الصدد لوحظ اختراق روسي سواء بالتواصل مع بعض الفصائل أو مع بعض الضباط المنشقين المهمشين والذين يبحثون عن دور ما في مستقبل الحل بسوريا .وهنا يجب التنويه أن كل هذه القوى أو المجموعات والأفراد التي تتصل بهم روسيا لا يمتلكون لا رؤية موحدة للحل و لا يوجد عندهم مؤسسات قانونية موحدة أو مستشارين سياسيين وحقوقيين بحيث يشكلوا وفد انتخابي موحد له رؤيته وخبرته و مرجعيته .وكل من يقابل هؤلاء هم مسؤولون روس من الدرجة المائة ويلمحون بوعود شفهية على الأغلب لن تترجم ماعدا بعض المناصب الجوفاء هنا وهناك .

٧-لقد بدى واضحا القناعة الروسية بالمصالحات التي يجريها النظام في بعض المناطق السورية الثائرة من خلال المشاركة الروسية المباشرة فيها واعتبار هذه المصالحات بديلا للحل السياسي بسوريا .

من خلال ما سبق فإنه لابد لقوى الثورة من :

١-توحيد مواقفها و مرجعياتها وليس فقط توحيد قواها العسكرية

وكشف كل القوى والشخصيات المفرطة بثوابت الثورة السورية .

٢-عدم الركون الى الوعود الشفهية والتعويل عليها وعدم الانجرار الى أي اتفاق مرحلي

لا يتضمن ثوابت الحل النهائي تحت ذريعة المشتركات كوحدة الأراضي السورية ومحاربة الارهاب ووقف اطلاق النار وحتمية الحل الساسي مع تركه عائما بدون تحديد ثوابته .

٣-عدم التخلي عن اللجنة العليا للمفاوضات و الائتلاف الوطني بل دعمهما في هذه المرحلة والوقوف وراءهما في هذه المرحلة وهنا لابد من التساؤل لماذا روسيا تحاول تجاوزهما بالمفاوضات ؟؟

على الاقل الهيئة العليا للمفاوضات أقرت وثيقة ملتزمة بها وهي وثيقة الرياض وتمتلك طاقما تفاوضيا مقبولا ويستند الى مجموعة قوية من المستشارين السياسيين والحقوقيين .وهذا ما يفقده كل من يطرح كوفد للمعارضة على طاولة الأستانة مما يجعله صيدا سهلا بتوقيع أي اتفاق لا يلبي الحد الأدنى من مطالب الشعب السوري .

٤-لابد من التحرك العاجل على صعيد القوى الاقليمية وخاصة العربية والدولية الداعمة للشعب السوري والتنسيق معها لكسر التفرد الروسي في فرض حل سياسي للقضية السورية .

٥-عدم التوقيع أو الاتفاق على أي حل بدون مرجعية دولية راعية .

٦-التمسك بثوابت وثيقة الرياض وعدم التنازل عنها وخاصة عدم القبول بوجود النظام ورأسه في أي مرحلة انتقالية فبداية الحل تبدأ بترحيل رأس النظام ورموزه الارهابية .

٧-عدم تقديم أي التزام بمحاربة جبهة فتح الشام وهذا باب فتنة يؤدي الى استمرار نزيف دماء الشعب السوري وتفريغ ثورته وإنهائها عبر تصادم الفصائل ببعضها .

مما سبق نلاحظ تشابها كبيرا بين اتفاق أوسلو وما يعد ويطبخ روسيا من حل ينهي الثورة ويلتف على أهدافها ويفرغها من أي مضمون ويحولها إلى أداة لحفظ أمن النظام ومحاربة ما يسمى ب((الارهاب)) وتكريس النظام المجرم ورأسه القذر .

بقلم : العقيد يحيى الواو

التركمان والإبادة الجماعية

مصطلح "الإبادة الجماعية" الذي لم يكن موجودًا قبل عام ١٩٤٤، هو مصطلح ذو مدلول خاص جدًا، حيث يشير إلى جرائم القتل الجماعي المرتكبة بحق مجموعات من الأشخاص؛ وتنطلق من مفهوم "وضع خطة منظمة تتألف من إجراءات مختلفة تهدف إلى تدمير الأساسيات الضرورية لحياة مجموعات قومية، بالإضافة إلى إبادة المجموعات نفسها".

أقرت الأمم المتحدة اتفاقية تقضي بمنع جرائم الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها في ٩ كانون الأول ١٩٤٨. واعتبرت هذه الاتفاقية "الإبادة الجماعية" بمثابة جريمة دولية تتعهد الدول الموقعة عليها بمنعها والمعاقبة عليها.

والإبادة الجماعية تُعرَّف على أنها: ارتكاب أي عمل من الأعمال الآتية بنية الإبادة الكلية أو الجزئية لجماعة ما على أساس القومية أو العرق أو الجنس أو الدين، مثل:

أ- قتل أعضاء الجماعة.

ب- إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي الخطير بأعضاء الجماعة.

ج- إلحاق الأضرار بالأوضاع المعيشية للجماعة بشكل متعمد بهدف التدمير الفعلي للجماعة كليًا أو جزئيًا.

في إطار المأساة السورية التي استكملت كل مقتضيات وتوصيفات الجرائم ضد الإنسانية ، لا بد من رفع الصوت عالياً وبيان أن ما جرى ويجري بحق تركمان سورية يستوفي كل الوقائع ليُصنف كجريمة إبادة جماعية لمكون مهم من مكونات الشعب السوري. إن ثوابت الجغرافية وحقائق التاريخ والدين وكذلك المشتركات الثقافية تجعل من تركمان سورية مصدر غنىً وتنوع للمجتمع السوري وكذلك رابطاً وطنياً قوياً يساهم في رسم معالم الهوية السورية.

عصابة الإجرام الأسدية التي تمعن في تدمير كل ما هو سوري، أخذت تستهدف أركان الوطن وتبدأ ولا تنتهي بتركمانها ، فهي تستهدف التركمان في كل مواقع تواجدهم الجغرافية، قتلاً وتهجيراً و تدميراً لكل ممتلكاتهم و تراثهم التاريخي؛ وباستعراض للمجازر التي نفذها النظام في كل من حمص واللاذقية نجد أنها مواقع ذات غالبية تركمانية، في بابا عمرو ومجزرتها المروعة في ٣ / ٣/ ٢٠١٢ حيث ارتقى أكثر من٨٠٠ شهيد، مجزرة تسنين وعدد شهدائها ١٢٨، وكذلك مجزرة الزارة ومجزرة عمال طلف، وبهذا لم يعد لنا وجود في مدينة حمص وريفها، وكذلك تم تهجير معظمنا من قرانا في ريف اللاذقية، وما تبقى من أهلنا الصامدين في قراهم الساحلية اليوم هم محاصرون ورهائن بيد مجموعة طائفية مجرمة.

مصير إخوتنا في ريف اللاذقية وحي علي جمال مرتبط بتطورات معركة كسب، أما في مدينة حلب وريفها والرقة وريفها فنحن ضحية إرهاب من لون آخر وهو داعش، وكذلك جزء من أهالينا هم تحت الحصار وتهديد الموت بالجوع في جنوب دمشق، لم يبقى إلا القليل وينتهي الوجود التركماني في سورية، فهل يحتاج المجتمع الدولي لأكثر من هذا ليعلن أن ما يحصل على تركمان سورية هو إبادة جماعية وبأبشع الأشكال . من واجب المجتمع الدولي أن يحمي ضحايا الإبادة الجماعية، وأن يعاقب الجناة وذلك احترامًا لاتفاقيات الأمم المتحدة؛ كيف وأن منظمات المجتمع الدولي انحدرت الى أكثر من الصمت إلى تعطيل هذه المؤسسات، لتلعب دورًا يتنافى مع المبادئ التي أسست من أجلها.

يسابقنا السؤال الملح...لو أن ما يحصل من إبادة جماعية على التركمان يحصل جزء بسيط منه على أي مكون آخر من مكونات الشعب السوري لوجدت العالم المدعي للحضارة وحقوق الإنسان مستنفرًا، يستجلب كل قوانين واتفاقيات الأمم المتحدة ويعمل جادًا على احترامها وتنفيذها بأن يوقف الإبادة بكل أشكالها، ويشرع أبواب مؤسساته ومحكمته الجنائية نصرة للضحايا. تركمان سورية يطلعون المجتمع الدولي بكامل مؤسساته على واجباتهم القانونية والأخلاقية، ويذكرونه بمبادئ ودواعي تأسيس هذه المؤسسات والمنظمات، ويحملونه مسؤولية ما يحصل من إبادة جماعية لتركمان سورية وكذلك نتائجها وتداعياتها، ويؤكدون أنهم سيتخذون كل الإجراءات القانونية والشعبية نصرة لحقوق تركمان سورية، ولن يتم السماح بضياع ذرة من حقوقهم وسيطرقون أبواب العدالة لينال الجناة جزاءهم.

ونحن تركمان سورية ندعو كل إخوتنا الشرفاء والأحرار السوريين لنصرتنا، فنكون لهم ظهيرًا وفداء على درب سورية الواحدة وطنًا للحرية والكرامة.

بقلم: الدكتور محمد وجيه جمعة